لا ترد على خطاء ليس مثله ما نصه الصحابة رضي الله عنهم كقبلة
البصرة والكوفة فان فقد الفقه المخبر عن علم ومن في معناه وأمكنه
الاجتهاد لعلم بادلة القبلة لزمه الاجتهاد وحرم عليه التقليد
لان المجتهد لا يقلد مثله بل يجتهد وجوبا بالادلة فان اجتهد وتحير
بان لم يظهر له شيء بالكلية او تعارض ادلة لم يقلد في الاظهر وان
ضاق الوقت عن الاجتهاد فيصلي ويقضي فيهما اذا ظهرت له القبلة
بعد الوقت عند الاجتهاد لانه نادر ويؤدي ان ظهرت له فيه
وجب الاجتهاد لكل صلاة حيث لم يكن ذاكرا الدليل الاول وجب
سؤال المجتهد حيث يجوز تقليده اه حج الثانية اضعف ادلة
القبلة الريح واقواها القطب الشمالي بشليث القاف وهو مشهور
وتختلف دلالته باختلاف الاقاليم فبمصر يجعله المصلي خلف اذنه اليمنى
وباليمين قبالته سمايلي جانبه الايسر وبالشام وراءه وقيل يخرج
بين منكبه وما قاربها الى المشرق قليلا اه حج الثالثة تلخص
ان مراتب القبلة اربع العلم بالنص ولي معناه اخبار الثقة عن علم
بها ثم الاجتهاد ولي معناه بيت الابره والدبره ثم التقليد لنحو
عمى ثم التحير ومن صلى باجتهاد منه او من مقلده فتيقن هو او مقلده
خطأ معنا ولو بمئة او بسرع نقض في الاظهر لو تيقنه فيها ولو بمئة
او بسرع وان كان باخبار ثقة عن علم وجب استينافها وان تغير
اجتهاده ثانيا الى ارجح بان ظهر له الصواب في جهة اخرى
او اخبره عن اجتهاد به اعلم عنده من مقلده عمل وجوبا بالثاني
لانه الصواب في ظنه لكن يشترط مقارنة ظهور لظهور الخطأ
والا بطلت لمضي جزء منها الى غير قبلة محسوبة اما لو كان اجتهاده
الثاني اضعف فكالعدم وكذا المساوي على المعتمد خلافا للمجموع
وغيره في اطلاق الجمهور وجوب العمل بما اذا كان الثاني
اوضح وخرج بالاعلم عنده الادون والمثل والمشكوك فيه ولا تقبل
لما تعلم او لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد والخطأ غير معين
حتى لو صلى اربع ركعات بنية واحدة لاربع اجتهدت بالاجتهاد

اربع مرات

اربع مرات بان ظهر له الصواب في كل مقارنا للخطأ كان الثاني اقوى
من الاول لان لكل واحدة مرادة باجتهاده ولم يتعين فيها الخطأ
فلا قضاء وقيل يقضي لاشتمال صلاته على الخطأ قطعا فليس هنا
نقض اجتهاد باجتهاد واختاره جمع لظهور مدركه والتعليل
انما يتضح في اربع صلوات اه حج اربعة باختلاف الطول والعرض
تختلف القبلة اي قبلة البلاد واوقات الصلاة تقدما وتاخرا لاختلاف
الغرب والزوال والعرض كناية عن بعد البلد عن خط الاستواء
والطول بعدها عن الجزائر الخالدات ومحل هذا من الميقات قوله
في صحة ان في تفسير الصحة قولين المعتمد منهما ان صحة العبادة
اجزاؤها اي كفايتها سقوط القعدة اي الطلب وان لم تسقط القضاء
والثاني اجزاؤها بمعنى اسقاطها القضاء قوله الصلاة الى فيها للعهد
والمعهود المفروضة بدليل اشتراط العلم بالقبلة اذ النفل لا يشترط
فيه ذلك قوله التي يشرع اي فيها فيها التي هي فرض قوله بكيفيتها
اي هيأتها المركبة هي منها فصل في صفة الصلاة اي كيفيتها الـ
المشتملة على فرض داخل في ماهيتها وتسمى ركنا وخارج منها وتسمى
شرطا وهو ما قارن كل معتبر سواه ومقارنة الطهر للستر مثلا
بوجود حالة الصلاة فلا يرد خلافا لمن زعمه وعلى ستة وعلى اتما
بحيز بالسجود وتسمى بعضا لانها لما تاكدت بالجبر اشبهت البعض
الحقيقي وهو الاول او لا يجبر به وتسمى هيئة وقد يشبهت الصلاة
بالانسان فالركن كراسه والشرط كحياته والبعض كعضو والهيئة
كشعوره قوله اربعة عشر بجعل الطمانينة في محالها الخمسة السجود
والركوع والاعتدال والجلوس بين السجدتين ركنا وعدها في
المنهاج ثلاثة عشر قال في التحفة بناء على ان الطمانينة في محالها الاربعة
صفة تابعة للركن ويؤيده ما ياتي في بحث التقدم والتاخر على الامام
وفي الروضة سبعة عشر بناء على انها ركن مستقل اي بالنسبة للعد
لا الحكم في نحو التقدم فالركن فالخلق لفظي كذا اطبقوا عليه وفيه
لذلك بل هو معنى اذ من الواضح انه لو شك في السجود في طمانينة

اركان الصلاة